الاذن بالقبض بجبر الفراغ ولا يعتد
بالاذن قبله كما لا يعتد بالتسليم قبله
ولو وهب المتاع الذى فى الدار وسلمها اليه
او الدفتين المتاع لان الموهوب ليس بمشغول
وانما هو شاغل لملك الواهب وذلك لا يوجب
يد الواهب على الموهوب غاية ما فيه ان
يد الواهب قائمة فى الظرف وهو الحفظ
فيكون تبعا فثبوت اليد فى التبع لا يوجب
قيامه فى الاصل ونظيره ما لو وهب اجارية
وعليها ثياب دونه صح وبالعكس لا يصح الا اذا
ترعد وسلمه لانه مشغول لان الجارية هى
المستغلة له فكان تبعا كالحقوق قال وبذلك
يلا قبض جديد لو فى يد المرتهن له يعنى لو
كانت العين الموهوبة فى يد الموهوب له
ملكها الموهوب له بمجرد العقد وان لم
يجدد فيها قبضا لان القبض ثابت فيها وهو
الشرط سواء كانت فى يده امانة او مضمونة
لان قبض الامانة ينوب عن مثله لا عن
المضمون والمضمون ينوب عنهما والاصل
انه متى تخالف القبضان نائب احدهما عن
الاخر لاتحادهما جنسا واحدا واذا اختلفا
نائب الاقوى عن الاضعف ودون العكس
لان فى الاقوى مثل الادنى وزيادة وليس

فى الجوالق وسلم الدقيق
مع الجوالق جاز صح

فى

فى الادنى ما فى الاقوى فلا ينوب عنه وهذا
اذا كان الموهوب فى يده مضمونا كالمغصوب
والمرهون والمقبوض على سوم
الشراء لا اشكال فيه لان المقبوض فى
يده حقيقة وحكما فيبرأ عن الضمان
بمجرد قبول الهبة وكذا اذا كان فى يده
عارية او اجارة لانه قبضها لنفسه ويده
ثابتة فيه واما اذا كانت فى يده بطريق الوديعة
فمشكل لان يده يد المالك لانه نائب عنه
فى الحفظ وقبضه لاجل المالك فكيف ينوب
هذا القبض عن قبض الهبة بل ينبغى ان يكون
هذا كالموهوب وهو فى يد الوارث لكن
المودع يد حقيقة فباعتبارها لم تزل قابضا
لانا اثبتنا يده مقام يد المالك حكما مادام
عاملا له وبعد الهبة ليس بعامل له
فيعتبر الحقيقة قال وهبة الاب لطفله
تتم بالعقد لانه فى قبض الاب فينوب
عن قبض الصغير لانه وليه فيشترطان
قبضه ولا فرق فى ذلك بين ما اذا كان
فى يده او فى يد مودعه لان يد المودع كيد
المالك بخلاف ما اذا كان فى يد الغاصب
او فى يد المرتهن او فى يد المستأجر حيث
لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد

Copyright © King Saud University